

كلمة الوزير الأول في افتتاح أشغال الدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء  
والقيادات المسؤولة عن التعليم والتدريب الفني

القصر الدولي للمؤتمرات، 26 ديسمبر 2022

- بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
- السيدات والسادة الوزراء العرب المشرفون على قطاع التعليم والتدريب الفني  
والمهني؛  
- السيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛  
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛  
- السيدة والسادة رؤساء ومديري المنظمات والمراكز والاتحادات العربية والإقليمية  
والدولية؛ ضيوف المؤتمر؛  
- السيدات والسادة إطارات وخبراء قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني في الدول  
العربية؛  
- الحضور الكريم؛  
- أسرة الإعلام.  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
بداية، يشرفني أن أبلغكم تحيات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتهانيه  
الخالصة على نجاح مؤتمركم ومخرجاته، هذا المؤتمر الذي جرى على مدار يومين ونحضر  
اليوم اختتامه.

كما يسعدني أن أتواجد بينكم اليوم للإشراف على افتتاح الدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم والتدريب الفني والمهني في الوطن العربي، الذي تتشرف الجزائر باحتضان فعالياتها استجابة لالتماس تقدمت به الهيئة المديرة للمنظمة العربية للتدريب والثقافة والعلوم "الألكسو" ممثلة في شخص مديرها العام الدكتور "محمد ولد أعمار".

كما أود أن أرحب بجميع الوفود المشاركة في هذه الدورة، متمنيا لهم إقامة طيبة ومريحة في بلدهم الثاني الجزائر.

**أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،**

ينعقد هذا الحدث الهام في سياق زمني خاص، بالنسبة للجزائر التي احتضنت، في فترة غير بعيدة، القمة الواحدة والثلاثون لجامعة الدول العربية التي اتخذت شعار "لم الشمل" عنواناً لها، بحيث شهدت حضور جميع الدول المنضوية تحت لواء هذا الجامعة.

وقد كان إعلان الجزائر الذي توج هذه القمة، بمثابة الوثيقة التي توافق عليها الجميع، لتبرهن على وحدة الصف العربي إزاء القضايا المصيرية للأمة العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تعد المسألة المركزية التي يتعين على الجميع بذل كل الجهود لإيجاد حل عادل لها، وفقاً للشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

كما كان من بين مضامين هذا الإعلان، التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وبكل أبعاده، السياسية والاقتصادية والغذائية والطاقوية والمائية والبيئية.

ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر حكومة وشعباً، تحرص على أن تُولى عناية فائقة لمجمل القضايا التي تهم مصلحة المواطن، ومن بينها المهمة المنوطة بهيئتكم الموقرة "الألكسو"، باعتبارها إحدى المنظمات المتخصصة التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية والتي تُعني بالخصوص، بالنهوض بالثقافة العربية وتطوير مجالات التربية والثقافة والعلوم على المستويين الإقليمي والقومي والتنسيق المشترك ما بين الدول العربية الأعضاء، والمتمثلة أساساً في العمل على رفع مستوى الموارد البشرية في

البلاد العربية، والنهوض بأسباب التطوير التربوي والثقافي والعلمي والبيئي والاتصالي فيها.

وجدير بالتنويه أنه من بين المسائل المرتبطة بهذا الجانب، تبرز الأهمية التي يحظى بها مجال التعليم والتدريب الفني والمهني في أجندة هيئتك الموقرة، بحكم كونه يُشكل الركيزة الأساسية لتوفير الموارد البشرية المؤهلة لجميع الدول العربية التي تنشُد توفير شروط النماء الإقتصادي والاجتماعي لشعوبها، وهذا من خلال التكفل الدائم والمُستمر بالكفاءات والمؤهلات على مستوى مختلف الهيئات والمؤسسات بمختلف أصنافها وأشكالها، وضمان التكوين لمختلف فئات المجتمع، لإدماجهم في عالم الشغل، مما سيسمح دون شك، باكتساب التكنولوجيات التي تتسم بالسرعة في التحولات وتُلبّي بذلك الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، لمواجهة المنافسة التي تفرضها الأسواق الدولية.

**أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،**

إنّ اختيار عنوان "مواصلة التعليم والتدريب الفني والمهني مع سوق الشغل ومستقبل الاقتصاد الأخضر والرقمنة" الذي اعتمده مؤتمركم هذا، لهو خير دليل على هذه المقاربة التي تولونها لهذا الجانب في معالجة العلاقة المترابطة والوثيقة الموجودة بين عالمي التكوين والتشغيل.

ولذلك، فإنكم ستعكفون خلال أشغال مؤتمركم هذا، على تدارس الإشكاليات ذات الصلة بموضوع اللقاء، والمتمثلة أساساً في توفير سُبُل الالتحاق بالتدريب الفني والتكوين المهني لمختلف فئات المجتمع في أوطاننا العربية، بالإضافة إلى تحديد دور التعليم والتدريب الفني والتكوين المهني في الاستراتيجيات التنموية للبلدان العربية.

ولا يفوتني بالمناسبة، أن أعتنم هذه السانحة، للتذكير بالمكانة التي يحتلها قطاع التكوين والتعليم المهنيين ضمن الاستراتيجية التنموية لبلادنا، حيث يؤدي دوراً مزدوجاً يتمثل في توفير التكوينات اللازمة لجميع فئات الساكنة من جهة، وتوفير اليد العاملة المؤهلة لمختلف القطاعات الاقتصادية النشطة، من جهة أخرى.



ولهذا الغرض، تم التأكيد على هذا الجانب في خطة عمل الحكومة الجزائرية، بهدف السعي إلى تحسين جودة التكوين وتعزيز التعليم التقني والتكنولوجي وربطه بالقطاع الاقتصادي، من خلال تشجيع التكوين عن طريق التمهين والتكوين المتواصل للعمال، وتطوير مجالات أخرى للتكوين تتسم بالامتياز، بالشراكة مع متعاملين إقتصاديين رائدين في مجالات إختصاصاتهم وذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ولتحقيق ذلك، سخرت الدولة الجزائرية إمكانيات مُعتبرة مادياً وبشرياً، ويبرز ذلك من خلال شبكة المؤسسات التكوينية العاملة والتي يفوق عددها 1200 مؤسسة تكوينية، بما فيها المؤسسات الخاصة، كما تستقبل هذه المؤسسات أكثر من نصف مليون متربص ومتمهن وتلميذ، وفق أنماط التكوين الثلاثة المعتمدة (الإقامي والتمهين وعن بعد).

وإلى جانب ذلك، يحوز القطاع على مدونة للشعب والتخصصات في مجال التكوين المهني تتشكل من 23 شعبة مهنية تضم 495 تخصصاً مهنياً، قابلة للتحيين والتجديد، كلما دعت الحاجة.

كما يعتمد القطاع على مبدأ الشراكة مع مختلف القطاعات، من خلال إبرام إتفاقيات- شراكة، تُلبى من خلالها إحتياجات هذه القطاعات من التكوينات اللازمة وتساهم في تمكين المُتربصين من اكتساب أحدث التقنيات المُستجدة في مجال اختصاصاتهم. أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

في الأخير، وإذ أتمنى أن تُكفل أشغال مؤتمركم بالنجاح، فإن أملنا جميعاً أن يحقق الأهداف المرجوة منه، والمتمثلة في اعتماد خطة التطوير الشامل لقطاع التعليم والتدريب الفني والمهني في الوطن العربي، وتعميم وإثراء التجارب الوطنية وتعزيز المنظومة القانونية والبيداغوجية والهيكلية للقطاع، من خلال بلورة إطار مرجعي مُوحد للمؤهلات لضمان جودة التدريب والتكوين، بما يتماشى والمعايير التي يتطلبها سوق الشغل عربياً و دولياً.

أشكر لكم حسن الإصغاء  
و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.